حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٥٦) ٢٠١٢/٩/٣٠ م | www.al-badeel.org | Issue (56) 30/9/2012

١٢٩٣ شهيداً..والثوار يقتحمون «القلب العسكري» للأسد

النظام ينتقم من هزائم «الحسم» بإحراق حلب القديمة

■ البديل

بدأ الجيش السوري الحر بـ«معركة الحسم» ضد القوات الموالية للنظام في حلب حيث شن هجمات منسقة على مراكز أمنية واستراتيجية على امتداد الريف والمدينة بعد أن أعلن سيطرته على كافة المداخل المؤدية إلى حلب، ورد النظام على هزائمه المتتالية بإحراق أقدم سوق تجاري في الشرق الأوسط وهو «سوق المدينة».

وفتح الجيش الحر في حلب جبهة في ثمانية أحياء بشكل متزامن، مما أدى إلى انسحاب القوات الموالية للنظام من مواقعها الرئيسية في أحياء العامرية والسكري والميدان وصلاح الدين والإذاعة وباب جنين وبا قنسرين.

وذكر قادة الجيش الحر أنهم يسيطرون على «كل المحاور المؤدية الى مدينة حلب» والتي يستخدمها النظام كخطوط إمداد، فيما اندلعت اشتباكات عنيفة بالقرب من مطار النيرب العسكري. وهاجم الجيش الحر حواجز ونقاط تجمع للقوات النظامية في ريفي حلب الغربي والجنوبي.

وأمام هذا الهجوم الشامل في «معركة الحسم» اختار النظام الانتقام من مدينة حلب بإحراق سوقها التاريخية والمعروف بـ«سوق المدينة»، ويعتبر الأقدم في منطقة الشرق الأوسط. وقال ناشطون إن النيران التهمت نحو ١٢٠٠ متجراً فيما استهدف قناصة النظام الثوار والأهالي الذين حاولوا إطفاء النيران.

وبلغ عدد الشهداء خلال أسبوع أكثر من ١٢٩٣، سقط المئات منهم في إعدامات ميدانية شهدتها معظم المدن والمناطق وخاصة دمشق وريفها حيث قامت قوات النظام بتسوية منازل في أحياء دمشق الجنوبية بالأرض بهدف فتح الطريق أمام الدبابات للدخول إلى تلك المناطق وتهجير سكانها.

واقتحم الجيش الحر هيئة الأركان في دمشق بعد تفجيرين استهدفا مبنى الهيئة الواقع في مربع شديد التحصين مما أسفر عن مقتل عدد كبير من المتواجدين داخلها بحسب الجيش الحر الذي تبنى العملية.

وفي جمعة «توحيد الجيش الحر» التي شهدت مئات التظاهرات، استجابت قيادات عسكرية ثورية لنداء المتظاهرين

وأعلنوا تشكيل «القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية» التي تضم جانباً كبيراً من القوى الفاعلة على الأرض في مختلف المحافظات السورية. وتشكلت القيادة المشتركة وفق هيكلية تعتمد على ثلاثة مستويات رئيسية للقيادة تتكون من القيادة العامة، ومكتب التنسيق والارتباط، والمجالس العسكرية لكل المحافظات السورية.

سياسياً، أقرّ د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بعجز الجامعة عن حل الأزمة في سوريا، لافتاً إلى أن الأخضر الابراهيمي، المبعوث العربي والدولي، يواجه «مهمة مستحيلة».

ووضعت عدد من الدول العربية خيار التدخل العسكري على طاولة البحث والمناقشة خلال اجتماع مغلق لوزراء الخارجية العرب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

■ رأي البديل-ملف الإغاثة

أصبح الملف الإغاثي اليوم ملفاً رئيساً من ملفات الثورة السورية، وبات تجاهله كارثة حقيقية، خاصة وأن المعارضة السورية وفي مقدمتها المجلس الوطني لم تتمكن من النهوض بأعباء هذا الملف، كما أن تجاهل المجتمع الدولي لهذا الملف يزيده كارثية، وإذا ما نظرنا إلى الاحتياجات الأولية للناس اليوم داخل سوريا أو النازحين عنها فإننا سنجد أنفسنا أمام احتياجات كبيرة، ولم يعد بمقدور حالة التعاضد الشعبي بين الناس أن تفي بتلك الاحتياجات، خاصة أن مفاعيل استمرار حالة الاستعصاء جعلت من السوريين كلهم في حالة احتياج. من المهم أن تقف المعارضة السياسية اليوم على وجه الخصوص في حالة تكاتف مع بعضها البعض من أجل إيجاد حلول سريعة لملف الإغاثة، فإذا ما كانت مسألة إسقاط النظام هي الهدف الأعلى للعمل المعارض المسلح أو السياسي فإن تلبية الاحتياجات المتزايدة للسوريين هي أيضاً اليوم قضية مهمة، فنحن نعلم بأن الآلاف اليوم موجودون في العراء على الحدود التركية السورية، كما يعاني نازحو مخيم الزعتري في الأردن من أوضاع غير إنسانية، أما المدن السورية فهي تعاني من نقص الغذاء والدواء، في الوقت الذي استنزف معظم السوريين من أبناء الطبقة الوسطى مدخراتهم، فكيف إذن الحال بمن ينتمون بالأساس إلى الطبقات الفقيرة؟.وفي سياق الحديث عن ملف الإغاثة علينا ألا ننسى أن ثمة من هم مستفيدون مما يحدث في سوريا، فتجار الثورات دائماً موجودين، وهم لا ينتمون إلى الثورة، وإنما إلى مصالحهم، لكن علينا التركيز على مأسسة العمل الإغاثي، وعدم تركه بيد أفراد، والتوجه إلى إيجاد حلول تمنع تدهور انحدار الأوضاع الإنسانية إلى أكثر مما وصلت إليه. إننا نشعر أمام ملف الإغاثة بهول الكارثة التي صنعها النظام، وليس من المجدي ربما تعداد الاحتياجات الملحة لشعبنا، فهي أكثر من أن تحصى، لكن ربما من المجدي أن يتوجه السوريون إلى عقد مؤتمر دولي خاص لتأمين الاحتياجات الإغاثية، ووضع العالم أمام مسؤولياته الأخلاقية، فهو إذا وقف صامتاً أمام جرائم النظام، ولم يتدخل لوقفها أو يساعد على ذلك، فأضعف الإيمان أن يسهم في إيجاد حلول للمعاناة الإنسانية التي يعيشها معظم السوريين، كما يتوجب على السوريين أنفسهم إيجاد آليات وطنية على نطاق واسع تسهم في سد احتياجات شعبنا، وتخفف من معاناته، وتشد من أزره في مواجهة نظام الجريمة المنظمة.

النظام يوزع هويات الموتى على عناصر الحرس الثوري في سوريا!

البديل - حلب:

ايرانيات يتظاهرن في نيويورك ضد التدخل الإيراني في سوريا

كشف ناشطون وشهود في مدينة الباب التابعة لريف حلب أن نظام الأسد قام بتمويه الوجود العسكري الإيراني في جبهات القتال ضد الشعب السوري عبر توزيع بطاقات لأشخاص موتى عليهم.

وقال مقاتل من الجيش الحر لمراسل "البديل" خلال جولة ميدانية في مدينة الباب إنّ النظام يوزع بطاقات الموتى على عناصر الحرس الثوري الإيراني وميليشيا حزب الله الذين يقاتلون إلى جانبه. وأوضح أنه في معركة تحرير الباب التي استمرت ليومين في شهر تموز الماضي، استوقفت هوية أحد قتلى النظام في مكتب البريد مقاتلي الجيش الحر، حيث كانت هوية القتيل تشير إلى أنه من قرية بزاعة التابعة لمدينة الباب، وهي قرية موالية بالكامل للثورة وينخرط معظم شبابها في صفوف الجيش الحر. وأضاف أن مجموعة مقاتلة توجهت إلى القرية للاستفسار عن هوية الجندي الذي سقط وهو يقاتل مع النظام ليتفاجؤوا أن الشخص المشار إليه في بطاقة الهوية كان قد توفي منذ خمس سنوات.

وقال شاب مدني إن العديد من الإيرانيين قتلوا في معركة تحرير الباب، لكنهم لم يعثروا على أي شيء يشير إلى أنهم غير سوريين رغم أن جنوداً سوريين أسرى اعترفوا أنهم يقاتلون معهم. وأوضح أن هذه الاعترافات لم يتم توثيقها لأن الأسرى غدروا بالجيش الحر عندما فجر أحدهم قنبلة يدوية مخبأة في مكتب البريد مما أسفر عن استشهاد عدة مقاتلين من الجيش الحر، وفيما بعد قام بعض الأهالي الغاضبين بقتل هؤلاء الجنود الذين تحصنوا في الطابق العلوي، ومن ثم رموا بجثثم من فوق المبنى.

بدوره، أكد أحد وجهاء المدينة والذي رفض الكشف عن اسمه، أن أحد الجنود الذين ألقي القبض عليهم اعترف أن كل الإيرانيين الذين يقاتلون في صفوف النظام يحملون بطاقات هوية لأشخاص ماتوا منذ سنوات، موضحاً أنه تتم مراعاة عمر الشخص المتوفي بحيث لا يبدو فارق السن النظري والشكل مثيرين للريبة. وأضاف أن النظام نادراً ما يوزع بطاقات هوية الموتى الذين ينحدرون من الحواضن الثورية، ويحرص على أن تكون بطاقات الهوية لأشخاص متوفين من منطقة الساحل السوري. وعندما سألت "البديل" الأشخاص الذين لديهم معلومات حول هذه القضية وسبب عدم نشرها على الإعلام، اكتفوا بالقول إنهم يعتقدون أن "القضية معروفة"!.

وكانت إيران قد أقرت للمرة الأولى أنها أرسلت عناصر من "الحرس الثوري" إلى سوريا لتقديم دعم لنظام بشار الأسد لمجابهة الجيش الحر وكذلك إلى لبنان. وأكد الجنرال محمد علي جعفري القائد الأعلى للحرس الثوري أن عناصر من "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري موجودون في سوريا ولبنان.

معركة تحرير القنيطرة تصطدم بالتواطؤ الإسرائيلي مع النظام

البديل- القنيطرة:

أفاد المتحدث باسم المجلس الثوري في محافظة القنيطرة لـ"البديل" أن الجيش الحر الذي يضم كتائب نسور الجولان وأحفاد الرسول ولواء الفرقان، حرر منطقة الحميدية والحرية وأفانيا لمدة سبع ساعات متواصلة.

وأضاف المصدر نفسه أن عدد القتلى من الصفوف الجيش النظامي بلغ نحو ٢٠٠ قتيل أثناء الاشباكات على حواجز المقرات الأمنية والعسكرية. وقال إن الجيش الحر انسحب من تلك المناطق بعد قيام النظام بتشكيل دروع بشرية من أهالي المنطقة للضغط على الثوار وإجبارهم على التراجع، كما أنه استخدم القصف العشوائي بالمدافع والطيران صوب البيوت الآمنة والمساجد.

وأكد المصدر الذي يشرف على تصوير المعارك الميدانية سقوط صاروخين على الأراضي المنزوعة السلاح وسط صمت اسرائيلي مريب حيالها، مشيراً أن تواطؤ إسرائيلي أفسح المجال للنظام بالتوغل في المنطقة لملاحقة الثوار حتى داخل الأراضي المحرمة.

وكان الجيش الإسرائيلي قد قال الأسبوع الماضي إن عدداً من قذائف الهاون سقطت بأراض زراعية في شمال هضبة الجولان المحتلة. وأضاف أن قذائف الهاون "سقطت في إطار القتال الدائر بين المتمردين والجيش السوري"، مما يشير إلى وجود ضوء أخضر إسرائيلي للنظام بأنها تتسامح مع القذائف التي تسقط في الأراضي المحتلة طالما أنها تستهدف الجيش الحر.

الأمم المتحدة تتوقع ارتفاع عدد اللاجئين إلى ٧٠٠ ألف نهاية العام

■ جنيف- أ.ف.ب

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للإمم المتحدة أنها تتوقع ارتفاع عدد اللاجئين السوريين من ٣٠٠ ألف حالياً إلى أكثر من ٧٠٠ ألف بحلول نهاية العام ٢٠١٢.

وقالت الأمم المتحدة في خطة العمل الإقليمية المعدلة التي وضعتها من أجل اللاجئين السوريين وتغطي حاجات ٥٢ منظمة إنسانية : «تقدر المفوضية العليا للاجئين أن أكثر من ٥٠٠ ألف سوري فروا إلى الدول المجاورة، من بينهم ٣٠٠ ألف حتى اليوم سجلوا أسماءهم لطلب المساعدة».

وبناء على هذه التوقعات زادت وكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة توقعاتها للأموال التي تحتاجها لسد احتياجات هؤلاء اللاجئين حتى نهاية العام إلى ٤٨٧،٩ ملايين دولار (٣٧٩،٢ مليون يورو).

وستسمح تلك الأموال بمساعدة حوالى ٧١٠ آلاف لاجئ حتى نهاية السنة كما أوضح المنسق المكلف شؤون اللاجئين السوريين في المفوضية بانوس مومتزيس في مؤتمر صحافي. وقال مومتزيس: «انه رقم مدروس يستند إلى التوجهات الحالية». وأشار إلى أن «ألفين إلى ثلاثة آلاف لاجئ يعبرون الحدود يومياً» إلى البلدان المجاورة لسوريا، أي تركيا ولبنان والأردن والعراق، وتشكل النساء والأطفال ٧٥ في المئة منهم، مضيفاً أن «الوقت الذي نملكه قليل».

وتابع: «يصل الكثير من اللاجئين وليس معهم إلا الملابس التي يرتدونها»، لافتا إلى قلق المنظمات الإنسانية بشكل خاص مع قرب حلول فصل الشتاء.

وقال ديرموت كارتي مسؤول صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) للصحافيين إن «نصف اللاجئين دون الـ١٨ عاماً وخمسهم عمرهم أقل من ٥ سنوات». وفي آذار الماضي سجلت المفوضية ٤١٥٠٠ لاجئ سوري وكانت تتوقع أن يبلغ عددهم نهاية ٢٠١٢ مئة ألف في المنطقة لكنه تجاوز هذه العتبة منذ تموز الماضي. وفي شهر آب وحده أحصي ١٠٠ ألف لاجئ إضافي بحسب الأمم المتحدة.

وفي السياق، أوضح مومتزيس أن المفوضية العليا للاجئين تلاحظ أن عدداً من اللاجئين السوريين الذين فروا في مرحلة أولى إلى البلدان المجاورة من دون أن يتسجلوا لدى المنظمات الانسانية قرروا الآن طلب المساعدة.

وثائق مسربة: الطيارات التركيان سقطا حيين.. والأسد أمر بقتلهما

■ البديل- وكالات

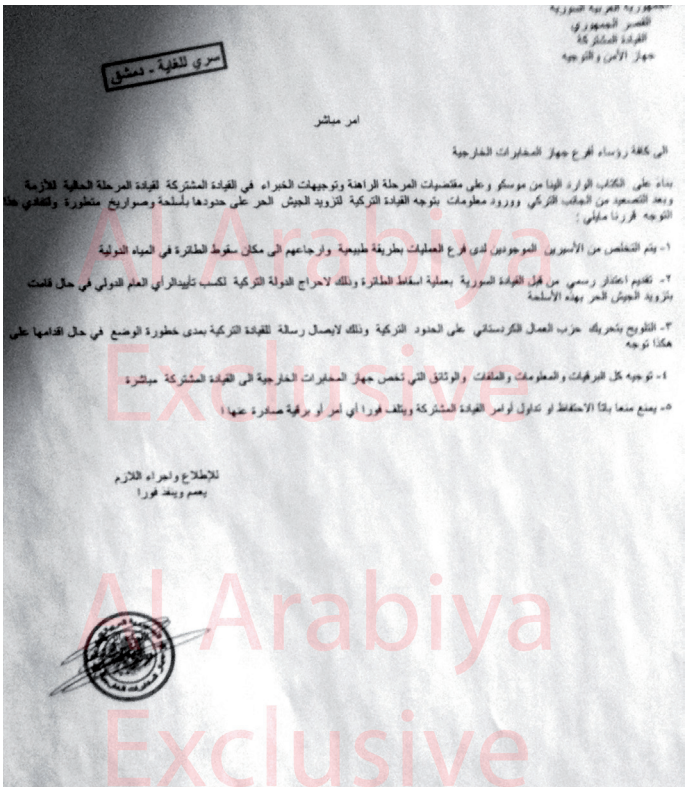

كشفت قناة «العربية» يوم السبت عن وثائق مسربة نشرتها بشكل حصري وأظهرت مفاجأة قد يكون لها أثر في إحداث تحول في السياسة التركية تجاه الوضع في سوريا.

وتكشف الوثائق البالغة الخطورة أن الأوامر بإسقاط الطائرة التركية في ٢٢ حزيران من العام الجاري صدرت من القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، وأن الطيارين لم يقتلا بل تم القبض عليهما. وعقب ذلك أصدر بشار الأسد أمراً بوضع الطيارين التركيين تحت تصرف فرع العمليات الخارجية وفق بروتوكول أسرى الحرب، وذلك للحصول على أية معلومات لديهما حول ماهية دعم الحكومة التركية للجيش الحر، حسبما أشارت إليه الوثيقة السرية التي تحمل عنوان "تركيا.. الطياران الأسيران».

وفي نفس الوثيقة أيضا، وافق الرئيس الأسد على دراسة مقترح اللواء بسام (الذي لم يتضح اسمه الثاني بالوثيقة) بنقل الطيارين التركيين إلى الأراضي اللبنانية للبقاء في عهدة حزب الله للاستفادة منهما في وقت لاحق. ويُسدل الستار على قصة الطائرة التركية وخباياها بالوثيقة الثالثة، والتي تحمل في طياتها ٣ نقاط هامة، أولها، أنه «وبناء على نصائح ومعلومات من القيادة الروسية بضرورة إحراج الدولة التركية بعد أن ثبت دعمها للجيش الحر، أمر الأسد (من خلال الوثيقة المسربة) بالتخلص من الطيارين التركيين المحتجزين لدى فرع العمليات بطريقة طبيعية وإعادة جثمانيهما بعد تصفيتهما إلى مكان سقوط الطائرة في المياه الدولية».

أما النقطة الثانية فكانت مطالبة الحكومة السورية بالإسراع إلى تقديم اعتذار رسمي للحكومة التركية عن إسقاط الطائرة لإحراج الحكومة التركية وكسب تأييد الرأي العام الدولي. أما النقطة الثالثة، فإنه، وبموازاة هذا الاعتذار، أمر الرئيس الأسد بتحريك حزب العمال الكردستاني على الحدود التركية للقيام بأعمال عسكرية ضد الجيش التركي كرسالة تحذيرية (كما يظهر بالوثيقة) للحكومة التركية بمدى خطورة الوضع في حال استمر دعمها للجيش الحر.

من مستلزماتها منظار وثقوب صغيرة في الجدران وأبنية عالية

حرب القنّاصة تصيب خطوط الجبهة في حلب بالشلل

■ البديل - ادلب، حلب:

مرّت ساعة على وصول المجموعة الجديدة من الجيش الحر إلى حي العامرية في مدينة حلب من دون وقوع أي اشتباك مع القوات الموالية للنظام والتي تبعد نحو ١٥٠ متراً هي عمق الجبهة بين الطرفين. والسبب هو وجود قناص تابع للنظام على أحد المباني، الأمر الذي أصاب الجبهة بالجمود. وبمجرد أخذ القناصة مواقعهم فإن الحاجة إلى المقاتلين تبقى في حدها الأدنى، ففي العامرية لم يتمكن أي من مقاتلي الجيش الحر إلقاء نظرة للتأكد ما إذا كانت قوات النظام تتحرك باتجاههم، فالقناص التابع للنظام يعرف النقاط التي يمكن أن ينكشف فيها مقاتلو الجيش الحر. ولشل حركة جنود النظام فقد اعتلى قناصان من الثوار مبنى بعد أن دخلوه عبر فتحة أحدثوها في الجدار الخلفي بعيداً عن مرمى خصومهم في الطرف المقابل، وحرصا على عدم إطلاق أي رصاصة أو إثارة أي حركة قد تكشف مكانهم.

ويقول أبو سعيد، وهو من أمهر القناصين في الجيش الحر، إن توزع القناصة على الطرفين يحول ساحة المعركة إلى جبهة باردة، ويضيف: "لغة الحرب بالنسبة لنا مختلفة، فعملنا يقوم على معادلات رياضية أكثر، ولا مجال للحديث عن الشجاعة والإقدام..فانكشاف موقعي يعني أنه علي الانسحاب". ويشير أبو سعيد بيده إلى الطابق العلوي من مبنى مجاور يطل على مواقع جنود النظام في الجانب الآخر، حيث تمكن من قتل قناص للنظام إضافة إلى جندي حاول إسعافه، لكن موقعه انكشف. ويبدو أن جنود النظام قاموا بتوسيع الفتحتين الصغيرتين التي كان يضع فيهما أبو سعيد فوهة البندقية والمنظار. ويضيف: "خسرت أفضل موقع لي.. لقد وسعوا الفتحة بمدفع رشاش.. لكني أنجزت المهمة وقتلت قناصاً».

يجلس مقاتلو الجيش الحر على كراس مستندين على جدار ويتبادلون الأحاديث فيما بينهم، فجنود النظام يخشون التقدم، وكذلك الأمر بالنسبة لهم، وتبقى الجبهة ساحة لمعركة أعصاب قاتلة في هدوئها. يقول محمد البطوشي، وهو من ريف حلب: «إن الجمود وحالة التوازن التي تعيشها نقاط الجبهة في حلب ليست ناجمة عن التوازن في القوة أو نقص الذخيرة لدينا، بل لأن قناصة النظام يفسدون المعركة.. إنهم يقتلون أي شخص في مدى رؤيتهم، وغالبية الضحايا من المدنيين". ويشير البطوشي بحركة من يده إلى الجدار الذي يستند إليه : "هنا بعد أربعة مبان فقط تتمركز قوات النظام، ومعهم ثلاث دبابات، وعشرات الجنود.. استطعنا شلّ حركتهم بقناصتنا الذين يتمتعون بمهارة عالية".

وبينما لم ينه البطوشي كلامه سقطت قذيفة دبابة على الجدار المقابل، حيث تقدمت الدبابة بضعة أمتار وأطلقت القذيفة ثم تراجعت فوراً. استنفر المقاتلون وأخذوا مواقعهم القتالية، واطلق بعضهم رشقات من الرصاص باتجاه الشارع الفرعي الذي

صورة إلتقطها مراسل البديل لقناص من الجيش الحر في حلب

تراجعت إليه الدبابة. استغرق التوتر نحو عشرة دقائق، ثم عادت الأمور إلى ما كانت عليه: هدوء وترقب وحذر.

بعد نحو ثلاث ساعات، عاد عمر (٢١ عاماً)، وهو قناص متدرب، من النقطة التي كان يتمركز فيها مع أبو سعيد. واستهل حديثه بابتسامة: "لم أتحمل عدم التحرك لمدة ثلاث ساعات..أخذت فترة استراحة في الموقع مرتين.. لكن أبو سعيد لم يرفع عينه عن المنظار..لقد ظهرت قدم جندي للعدو وراء الدبابة التي قصفت وجاءت رصاصة أبو سعيد مباشرة في العظم الكبيرة للساق!". ويضيف عمر: "القنص مهمة صعبة جداً..عليّ أن انتبه لحركة الشهيق والزفير على مدار فترة الرصد".

خلال خمسة ساعات من مكوث المقاتلين في العامرية لم يحدث سوى احتكاك قذيفة الدبابة، وبقي القناصة سادة الجبهة من الطرفين. وفي أحياء أخرى، مثل السكري وصلاح الدين، يظهر العمل الوحشي الذي يرتكبه قناصو النظام، فهناك جثث متفسخة منذ أسبوع ولا أحد يستطيع الوصول إليها بسبب استخدام القناص لها مثل طعم لقتل كل من يقترب لسحبها. ودار نقاش حاد بين قائد كتيبة للجيش الحر وآمر سريّة بسبب سحب الأخير جثة في حي الإذاعة كلفتهم نحو ألفي طلقة من الذخيرة. لكن آمر المجموعة يتقبل النقد من دون التنازل عن صحة موقفه: "بهذه الطريقة هزمنا

عشرة قناصة قادرون على وقف الزحف البري لمئات الجنود.. لكن لا وظيفة لهم مع الطيران والدبابات

القناص..لم نستطع تحديد مكانه لذا كان علينا إطلاق نار كثيف في ثلاث اتجاهات أمامنا حتى سحبنا الجثة".

ولم تتمكن قوات النظام من التقدم باتجاه حي الصاخور رغم سيطرته على حي سليمان الحلبي القريب منه لفترة طويلة، حيث يتوزع قناصة الجيش الحر على امتداد المباني المطلة على حي سليمان الحلبي. ويقول المقاتل أبو عبد الله، من لواء التوحيد : «إن عشرة قناصة قادرون على وقف الزحف البري لمئات الجنود.. لكن لا وظيفة للقناصة مع الطيران أو حتى الدبابات.. الجنود المشاة والذين يستقلون الحافلات للتنقل هم هدف سهل، كما أن القناص يثير الذعر في صفوف العدو، وخاصة أن الجميع يدرك أن هناك من يراهم ويقتلهم من دون أن يتمكنوا من معرفة مكان تمركزه؟".

لكن هذه القاعدة تنطبق أيضاً على الطرف الآخر، فسائق السيارة التي تقل مجموعة من الصحفيين حذرهم من التوجه إلى ساحة سعد الله الجابري أو الاقتراب من منطقة الكراجات، فقناصة النظام احتلوا مبنى القصر البلدي الأعلى في حلب، وكذلك فندق الأمير. وبالتالي أصبحت المنطقة محرّمة على مقاتلي الجيش الحر. ويقول عبدو الحلبي الذي قام بجولة استطلاعية متخفياً بزي بائع يقود عربة: "يمكن رؤية ثقوب صغيرة في معظم نوافذ الغرف في فندق الأمير..لن يتخلوا عن مواقعهم إلا بنسف المبنيين وهذا أقرب إلى المستحيل".

في حي المشهد، استنفرت الكتائب المقاتلة بعد معلومة نقلتها امرأة عن دخول شخص مشبوه إلى مبنى خال.. فتوجه على الفور سبعة مقاتلين من بينهم ثلاثة قناصة ليستكشفوا محيط المبنى قبل أن يقتحموه ويأتو بجثة القناص.. وبحسب أحد المقاتلين فإنه «تخلّف عن الالتحاق بجنود النظام لسبب ما.. كان جهاز اللاسلكي الخاص به معطلاً".

سوابق غير مشجعة للاقتراح القطري بتدخل عسكري عربي في سوريا

■ أ.ف.ب:

تبدو دعوة قطر لتدخل عسكري عربي في سوريا صعبة التحقيق عملياً وسياسياً، وقد تفتح الباب أمام نزاع إقليمي، كما أن سوابق التدخل العربي المشترك غير مشجعة، بحسب محللين.

وأكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر أمام الجمعية العمومية للامم المتحدة في نيويورك أنه تم «اللجوء إلى مختلف السبل (في سوريا) من دون طائل ... من الأفضل للدول العربية نفسها أن تتدخل انطلاقا من واجباتها الإنسانية والسياسية والعسكرية، وأن تفعل ما هو ضروري لوقف سفك الدماء».

واستذكر الشيخ حمد تجربة قوات الردع العربية التي أرسلت الى لبنان في ١٩٧٦، إلا أن هذه التجربة تحولت إلى أزمة بحد ذاتها، إذ انسحبت القوات العربية ليبقى الجيش السوري وحده ويخوض نزاعات مع عدة أطراف. ولم تنسحب سوريا من لبنان إلا في عام ٢٠٠٥.

وقال الخبير في شؤون الدفاع والإرهاب مصطفى العاني لوكالة «فرانس برس»: «هناك تجربتان في السابق لتدخل عسكري عربي بموجب قرار من الجامعة العربية، وهما قوات الردع في لبنان، والقوات العربية التي أرسلت إلى الكويت في عام ١٩٦١ لمواجهة مطالبات العراق بالكويت. التجربتان فاشلتان سياسياً وعسكرياً». ورأى العاني أنه لن يكون هناك توافق سياسي عربي حول فكرة إنشاء قوة عربية لسوريا، كما أن «الدول العربية لا تملك القدرات العسكرية كقوة رادعة ولا تملك القيادة الموحدة ولا تملك التنسيق، فبعد حروبهم مع إسرائيل لم يطور العرب منظومة قادرة على فرض السلام أو حفظه». كما أن أي تدخل عسكري في سوريا التي يتمتع النظام فيها بدعم من إيران وروسيا قد يفتح الباب أمام نزاع إقليمي محتمل، كما أضاف. وقال إن «التدخل العربي يفتح الباب لتدخل مضاد من قبل إيران وأمام حرب إقليمية». وبحسب المحلل، فإن «التدخل العربي غير موجود في موازين القوى».

وبدوره، رأى المحلل يزيد الصايغ من مركز «كارنيغي» للشرق الاوسط إنه «ليس هناك إجماع عربي دبلوماسي، فكم بالحري أن يكون هناك إجماع على جهد عسكري لا بد أن يكون جهداً صدامياً»، وبالتالي، فإن الإقتراح القطري «غير قابل للتنفيذ». كما أن أي جهد عسكري من هذا النوع يتطلب بحسب الصايغ «جهداً من الدول المتاخمة، العراق ولبنان والأردن وتركيا»، مؤكداً أنه «لا لبنان ولا العراق مستعدان لهكذا تدخل، وحتى الأردن قد لا يكون مستعداً».

وتعليقا على الدعوة القطرية، قال الخبير البريطاني نيل بارتريك في تحليل مكتوب إن أمير قطر «لا يفكر بالتأكيد بارسال قوة شبيهة بالقوة الصغيرة التي أرسلت الى لبنان في يوليو ١٩٧٦.. إنه يريد تغيير النظام ويرى إمكانية مشاركة قوات عربية في تحقيق ذلك». الا ان الخبير تساءل عما يمكن أن يكون دور الجيش القطري الصغير في هكذا عملية، بالرغم من دور لعبته قوات قطرية على الأرض خلال النزاع الاخير في ليبيا.

ويرى العاني أن «الاقتراح القطري هو للخروج من الجمود السياسي والدبلوماسي»، متوقعاً «تشكل قوة عسكرية دولية خارج إطار مجلس الأمن» تتدخل في سوريا «بعد الانتخابات الاميركية».

علـــويو حمص يدفعـــون إتـــاوات لـ «الفراعنـــة الجـــدد»

■ حمص- رويترز:

اعتاد أفراد ميليشيا «الشبيحة» في مدينة حمص توفير الحماية لأقرانهم من الأقلية العلوية من منطلق التضامن معهم، لكن الأمن لم يعد الآن بالمجان، بل أصبح يكلف نحو ٣٠٠ دولار شهرياً.

ويقول السكان العلويون في حمص إنهم مكرهون على المساعدة في تمويل المجهود الحربي للشبيحة، وهي ميليشيا طائفية تتسم بالوحشية وتساند حملة بشار الأسد ضد الثورة. وقال جراح يدعى فريد يعيش مع عائلته في حي الزهراء بحمص: «الشبيحة يستغلون خوفنا. يتذرعون بأنهم في حاجة إلى الطعام أو الذخيرة. ولكن الأمر ينطوي في الأساس على اتفاق غير علني بأن تدفع العائلات الأكثر ثراء مبالغ للشبيحة كل شهر».

وقال مهندس يدعى سعيد (٤٠ عاما): «لست مرتاحاً لذلك، فهو أمر خاطىء على ما يبدو ولكن ليس لدي أي خيار.. سأواجه الخطر إذا لم أدفع. هؤلاء الأشخاص خطيرون». وبعد أشهر من القتال باتت المناطق العلوية التي تحميها الشبيحة في حمص مثل الزهراء هي الوحيدة الآمنة نسبيا. وتزايد سكان الزهراء من العلويين ليصبح ٢٠٠ ألف تقريباً في الشهور الأخيرة.

ومع توقف العمل ونفاد الأموال بسبب الاضطرابات فإن مبلغ الإتاوة وهو ٣٠٠ دولار لم يعد صغيراً. لكن العلويين في الزهراء يقولون إنه في حين أنهم يعرفون أن الأموال التي يدفعونها هي ابتزاز وأن العنف الذي يمارسه الشبيحة تجاه السنة يجعلهم في خطر أكبر إلا أنه يتم تذكيرهم باستمرار بالخطر الذي يعتريهم. ولاحظت أم هاني وهي أم لاثنين تسكن في حي الزهراء هذا التحول بعد التفجير الذي وقع في تموز، وأسفر عن مقتل اربعة من كبار مسؤولي الامن في دمشق. وقالت: «بعد ذلك اهتز النظام. وبدأ الشبيحة يأخذون المزيد من السلطة، وبدأوا المطالبة بمزيد من الأموال. وبدون أن يتفوهوا بكلمة وجهوا رسالة واضحة مفادها (نحن المسؤولون عنكم .. ادفعوا)». بدا الإرهاق الشديد حول عيني أم هاني بعد أشهر من الاضطرابات والقلق. وليس لدى أم هاني أي مدخرات لمغادرة سوريا وترى أن الدفع للشبيحة هو الخيار الوحيد. وقالت: «أين نستطيع الذهاب..من يقبلنا.. لهذا نبقى هنا ونتعامل مع فراعنتنا الجدد».

ويقول سعيد الذي يعطي الشبيحة الإتاوة على مضض: «لم يعد هناك اي وجود للحكومة في الزهراء». ويقول السكان إن الشيء الوحيد الجيد الذي ساهمت فيه تبرعاتهم هو تمويل بناء جدارين مقاومين للتفجيرات يصل ارتفاعهما إلى ٢٠ متراً في الميدان الرئيسي بالزهراء.

ويقول وائل (٢٥ عاما) والذي يعمل مسؤولاً لتحصيل المال: «توجد في منطقتي ١٥ عائلة. أجمع الأموال لرئيسي عندما تكون هناك حاجة للأسلحة والغاز وإصلاح السيارات والطعام لأبنائنا». ولا يعتقد وائل أن ما يفعله ابتزاز فهو يعتبرها خدمة يحتاج السكان إلى دفعها للحفاظ على حياتهم. ويقول : «إنه بإمكان السكان غير الراضين عن ذلك مغادرة حمص اذا أرادوا. وأضاف: «حتى نجهز قوافل لمساعدتهم على الخروج وهذا يكلف عشرة آلاف ليرة (١٢٠ دولارا)».

مع توقف العمل ونفاد الاموال فإن مبلغ الاتاوة وهو ٣٠٠ دولار لم يعد صغيراً

نحو تصويب المسار

الجيش الحر والمهام المتعددة مرحلياً ومستقبلياً

حسام ميرو

بداية، لا بد من الاعتراف بأن إطلاق تسمية الجيش الحر قد أثقلت كاهل هذا التنظيم الذي لا يخضع لقيادة موحدة، وإذا كانت التسمية قد أطلقها مؤسس الجيش الحر العقيد رياض الأسعد الذي ينتمي إلى المؤسسة العسكرية إلا أن كل الكتائب التي تشكلت لا حقاً تحت المسمى نفسه لم تخضع لقيادة موحدة لهذا الجيش، ويمكن القول إن هذا الجيش هو نموذج لحالة عسكرية لا مركزية، وهي حالة فيها مميزات وسلبيات، وسنأتي عليها في سياق قراءتنا للجيش الحر، وذلك بهدف محدد، وهو تصويب مسار الجيش الحر، أو أية تسمية أخرى يمكن أن يأخذها هذا الجيش، مثل الجيش الوطني، وهو الاسم الذي أطلقه اللواء محمد الحاج علي.

إذا ما عدنا إلى الثورة الليبية التي أنجزت إسقاط نظام معمر القذافي فإننا سنجد بأن المقاتلين قد أطلقوا على أنفسهم لقب الثوار على الرغم من وجود قيادة لهم، ودعم دولي للقيادة، وتغطية من قبل حلف الناتو لهم، ومنحهم الاسم حرية أكبر في الحركة، وفي التنظيم، وهو ما لم يتوافر للجيش الحر في سوريا، حيث ظهرت الكثير من التشكيلات التي يقودها عسكريون ورجال مدنيون، واتخذت هذه التشكيلات مسميات عسكرية (سرية، كتيبة، لواء) ، ولم تحظَ بدعم أو غطاء عربي أو دولي كما في ليبيا، وأعطت انطباعاً بأنها تعمل وفق آليات عسكرية محضة، مع أن الواقع الفعلي مختلف جذرياً عن التسمية.

حين أعلن العقيد رياض الأسعد في ٢٩ تموز من العام الماضي عن تأسيس الجيش الحر كان من بين الأهداف التي أطلقت في بيان التأسيس «حماية المتظاهرين السلميين»، وهي مهمة قام بها هذا الجيش في المدن الثائرة، لكن مجريات الأمور على الأرض أوضحت بأن من يقومون بحماية المظاهرات هم عسكريون ومدنيون لا يتواصلون مع التشكيلات الأخرى التي تسمي نفسها ب «الجيش الحر». كما أوحت التسمية آنذاك للشارع السوري وللدول الإقليمية بأن هذا الجيش سيكون المظلة التي ستجمع كل المنشقين عن الجيش السوري، وبأنه سيحظى لاحقاً بدعم دولي، وهما الأمران اللذان لم يتوافرا لهذا الجيش، فلم يتمكن الأسعد من جمع كل المنشقين تحت إمرته، كما لم تدعم الدول هذا الجيش، وهنا نخص بالذكر "مجموعة أصدقاء سوريا"، وهكذا فإننا وجدنا أمامنا تسمية هلامية لتنظيم لا تحكمه مركزية العمل العسكري، ولا تضع خططه قيادة عسكرية موحدة.

وبدا واضحاً بعد مرور اكثر من عام على تشكيل الجيش الحر أن هذا الجيش لم يتمكن من التحول إلى حالة موحدة، وخرجت تشكيلات كثيرة، مثل المجالس العسكرية، والمجالس الثورية، وغيرهما، وبقي الأسعد وقيادة "الحر" في تركيا بعيداً عن الواقع الميداني، وعن التشكيلات الجديدة، وهو الأمر الذي جعل من الجيش الحر كتسمية حالة رمزية أكثر منها حالة عملية، بينما تسيد الواقع العملياتي عوامل أخرى، لعبت منها العوامل المناطقية، أو التمويل، الدور الرئيس في حراك التشكيلات الموجودة على الأرض.

لكننا يجب ألا نغفل أن تعدد التشكيلات أسهمت في المراحل الأولى التي تلت تشكيل "الحر" بإعطاء زخم للثورة، ومنحت الفرصة للكثيرين بتشكيل كتائب وفقاً للمعطيات المتوافرة بين يديها، والعمل انطلاقاً من إمكاناتها المتواضعة، وهذا الوضع اللامركزي وسع من قاعدة الجيش الحر، حتى تمكنت تلك الكتائب من التمدد في معظم المحافظات السورية، وتمكنت من كسب الحاضنات الشعبية التي وجدت فيها، وما سمح بذلك إلى حد كبير انتماء أفراد الكثير من تلك الكتائب للحاضنات الشعبية نفسها، لكن استمرار هذه الحالة راح مع الوقت يفقد مميزاته التي منحته إياها الحالة اللامركزية، وباتت الحاجة مع مرور الوقت ملحة إلى توحيد الجيش الحر، خاصة أن العفوية التي تمتعت بها الكثير من الكتائب في عملها أعطت نتائج معاكسة في الكثير من الأحيان للعمليات التي نفذتها.

هل يمكن للجيش الحر بتشكيلاته الحالية أن يسقط النظام؟

إن تصويب مسار الجيش الحر لا يمكن أن يتم إلا عبر الإجابة على عدد من الأسئلة المهمة في هذا السياق، ومنها : هل يمكن للجيش الحر بتشكيلاته الحالية أن يسقط النظام؟ وفي حال تمّ سقوط النظام فما هو شكل العلاقة التي ستحكم تشكيلات الجيش الحر؟ وهل سنشهد صراعاً على النفوذ كما حصل في ليبيا؟ وكيف يمكن تحييد الجيش عن السياسة؟ وهل ستقبل الكثير من تشكيلات "الحر" التي تحركها دوافع عقائدية من القبول بالدولة المدنية الديمقراطية؟.

لقد باتت لحظة تصويب المسار لحظة واجبة، وعلى الجيش الحر أن يفكر بالقيام بخطوة نوعية نحو التوحد.

إن التغافل عن إيجاد أجوبة عملية لهذه الأسئلة سيدفع إلى زيادة عدد المجاهيل الموجودة في طبيعة الجيش الحر، وإلى زيادة عدد المجاهيل في العلاقة التي ستحكم هذا الجيش بإطار الدولة، وسيكون من الصعب الوصول إلى صيغ من طبيعة حوارية بين العسكريين والسياسيين، وهو الأمر الذي توجد مؤشراته بكثرة منذ أشهر وحتى اليوم، حيث لم يتم فتح قنوات جدية بين السياسة والعسكر في الجيش الحر، بالإضافة إلى عدم وجود تصور لدى قادة تشكيلات الحر حول كيفية الوصول إلى بناء جسم موحد، يكون قادراً على وضع الخطط اللازمة لإسقاط النظام بالتعاون مع المعارضة السياسية، بل إن وحدة الجيش الحر ستدفع السياسيين إلى بناء حالة سياسية تتجاوز انقسامات المعارضة، وتفصيلاتها، إلى حالة سياسية وطنية ذات طابع ديمقراطي.

لقد باتت لحظة تصويب المسار لحظة واجبة، وعلى الجيش الحر أن يفكر بالقيام بخطوة نوعية نحو التوحد، وأن يبرهن بذلك على أنه قادر على الانتقال من ردة الفعل إلى حالة الفعل، وأن يأخذ زمام المبادرة في توحيد السوريين، وأن يجد الأرضية الفكرية التي يمكن أن يؤسس من خلالها لجسم عسكري وطني، أرضية تنسجم مع الهدف الرئيس للثورة، والمتمثل بإسقاط النظام، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية على أسس المواطنة المتساوية لجميع السوريين والسوريات من دون استثناء.

بعد عام على ولادته

المجلس الوطني بين تقييم التجربة والخيارات المقبلة

■ المحرر السياسي:

بدأت الأصوات تتعالى منتقدة المجلس الوطني السوري، وأداء المجلس في جميع الملفات التي تصدى لها، وترى بعض تلك الأصوات أن المجلس قد أصبح عبئاً على مسيرة نجاح الثورة، خاصة وأنه لم يحاول أن يلتقي كما يقال مع أطياف المعارضة الأخرى في منتصف الطريق، ولم يتمكن من أن يكون المظلة الجامعة للحراك الثوري والسياسي، ولا أن يحصل على اعتراف الدول به ما عدا الاعتراف الليبي، وفشل في توحيد الجيش الحر، ومسائل أخرى كثيرة، وهذه الأصوات تأتي بعد محاولات عديدة فاشلة للمجلس في إعادة هيكلة نفسه بما يلبي متطلبات شعبنا، وقبل ذلك أن يجيب على تساؤلات العديد من أعضائه، وأن يقدم بكل شفافية كشف حساب عن أدائه، وهو ما تمت المطالبة به غير مرة من داخل المجلس ومن خارجه.

لقد مرّ عام كامل على ولادة المجلس الوطني، واستبشر شعبنا خيراً بولادة المجلس، وتوقعوا منه الكثير، وقد رفع المجلس سقف مطالبه معتقداً أنه بذلك يكسب تأييد الشارع الثوري، وبالفعل فقد حقق المجلس الكثير من النقاط في بداية انطلاقته، لكنه لم يتمكن من الاحتفاظ بها، كما لم يتمكن من تحقيق المزيد من التأييد، وراح شيئاً فشيئاً يفقد تأييد الشارع الثوري، بالإضافة إلى شعور قوى في المعارضة السياسية بأن المجلس لا يريد أن يشارك أحداً ما يعتقد أنه تمثيل الثورة، وكأن للثورة تمثيل حصري ووحيد لها، وقد برز موقف المجلس هذا في غير مناسبة، وكان أكثرها بروزاً رفضه تشكيل لجنة متابعة في مؤتمر توحيد المعارضة الذي عقد برعاية الجامعة العربية في القاهرة يومي ٢ و٣ تموز الماضي، وبدا واضحاً للجميع يومها، ومن ضمنهم نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وناصر القدوة ممثل المبعوث الأممي العربي آنذاك كوفي عنان، بدا واضحاً أن المجلس لا يريد مثل تلك اللجنة، ويعتقد بأنها ستسحب الشرعية منه، وبأن تلك اللجنة قد تتحول مع مرور الوقت إلى ممثل للثورة السورية، وكان موقف جورج صبرا الذي صاغ مع آخرين وثيقتي القاهرة جلياً في هذه النقطة، وصرح بأن المجلس الآن ليس في وارد تشكيل لجنة متابعة، وأن الاتفاق على الوثيقتين أمر كاف، وهكذا فقدت المعارضة تحت تأثير المجلس الوطني مناسبة لن تتكرر ربما تجاه توحيد جهودها ومواقفها، وتجسير الهوة فيما بينها، وإيجاد قناة تواصل بين جميع القوى.. قناة تكون بداية حقيقية لعمل جميع القوى بشكل مشترك.

إن فشل المجلس الوطني سيترك الباب مفتوحاً على أسئلة كثيرة، وأهمها ما يتعلق بالواجهة السياسية التي ستكون قادرة على رسم بوصلة مستقبل الثورة، والوفاء بالتزاماتها، وملفاتها الكثيرة، مثل ملف الإغاثة، وملف تسليح الجيش الحر، وبناء علاقات إقليمية ودولية كفيلة بدعم متطلبات الثورة، والنهوض بالواقع السياسي المزري، وإيجاد أرضية حقيقية لتوافقات سياسية بين القوى السياسية وقوى الثورة.

هل نعيش اليوم أمام بلورة لحالة جديدة تكون مظلة بديلة للمجلس الوطني؟ إن هذا السؤال الذي يطرح نفسه بقوة اليوم لا يمكن الإجابة عنه من دون أرضية نقدية لأهم نقاط الفشل التي مرت بعمل المجلس من جهة، وعمل القوى المعارضة من جهة أخرى، بما فيها الجيش الحر، وذلك لخير الثورة، وتجاوز العثرات الكثيرة التي تقف في وجهها، والنهوض بالأعباء الكبرى لها، وهي أعباء لن يكون بالإمكان الإيفاء بالتزاماتها من دون بوصلة سياسية واضحة.

إن الأشكال السياسية مهما كانت مهمة فإنها في نهاية المطاف ليست أشكالاً مقدسة، والاعتراف بوصول تجربة سياسية إلى سقف ما يمكن أن تقدمه سيكون بمثابة مقدمة واقعية من أجل الانتقال إلى أشكال سياسية أكثر نضجاً، لكن هذا الأمر يتوقف على أصحاب التجربة أنفسهم، واقتناعهم بأن الأهداف الوطنية هي أهم بكثير من الأشكال السياسية، فهل يفعلها المجلس ويفكر بآلية جديدة تصل ما انقطع بين كل القوى؟ أم أن تراكم الأخطاء سيكون حائلاً دون هذا الأمر؟ إن هذه الأسئلة وغيرها هي برسم المجلس الذي يقف على بداية عقد مؤتمر له في الدوحة، وعليه وحده تتوقف الإجابة.

الإعلامي عبد العزيز الشيخ .. أنا الشهيد بإذن الله

■ البديل - قسم التوثيق

صرخ المصور باسمه عندما وضع ناشطون من حي الجبيلة جثته على رداء سميك وحملوه فيما بينهم بعيداً عن الأنقاض، لم يكن المصور قد تعرف عليه عندما كانت كاميرته تصور جزءاً من جسده فيما ابتلعت الأنقاض الجزء الأكبر.

هو الشهيد عبد العزيز راغب الشيخ، المعروف إعلامياً بـ«أبو عمر الديري» (٢٢ عاما). استشهد في يوم المذبحة الكبرى في سوريا بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠١٢ والتي اودت بحياة ٣٤٣ شهيداً. كان الشهيد في مبنى سكني عندما بدأت طائرة حربية تابعة للنظام بقصف المبنى، حيث كان الشهيد أبو عمر مسلحاً بالكاميرا.. وانهار المبنى بشكل كامل.

كان الشهيد مراسلاً بارزاً في شبكة شام الأخبارية، وأحد مدراء شبكة «الناطق الرسمي» في دير الزور، وأحد أبرز الوجوه الإعلامية عن المنطقة الشرقية خلال المداخلات التلفزيونية مع القنوات العربية والسورية المؤيدة للثورة. وبحسب معلومات نشرتها شبكة الناطق الرسمي، فإن الشهيد هو عضو المكتب الإعلامي لإتحاد الطلبة الأحرار، ومدير مجلة حرية التي تصدر عنها.

لاحظ أبو عمر ابتلاع المعارك التي تشهدها مدينة حلب للتغطية الإعلامية عن المناطق السورية الأخرى، وكانت له صرخة خلال مداخلة تلفزيونية عن مدينته، وقال فيها: «هُمّشنا أيام حافظ الأسد وأيام بشار الأسد .. والآن يتم تهميشنا في أيام الثورة» وذلك تعليقاً على قلة الاهتمام الإعلامي بالمنطقة الشرقية. وبشّر بثورات مستقبلية بعد سقوط بشار الأسد «ضد أي حكومة تتلاعب بدماء الشهداء».

رفض الشهيد الاستفادة من إقامة سارية المفعول في دولة الكويت، وقرر البقاء في المجال الإعلامي الأكثر صعوبة في المنطقة الشرقية، حيث تتهافت وسائل الإعلام على نقل أخبار المناطق الشهيرة إعلامياً مثل دمشق وحلب، وهنا تكون مهمة أبو عمر مضاعفة، فعليه إقناع المحطات والوسائل الإعلامية بعرض المجازر التي تشهدها مدينته.

فاجأ أصدقاءه وعائلته بعد استشهاده بوصية مكتوبة كان قد أودعها لدى احد أصدقائه المقربين، وجاء فيها: «أنا الشهيد بإذن الله عبدالعزيز راغب الشيخ خرجت منذ ١١ شهراً للتظاهر ضد نظام الفاسد السفاح بشار الأسد، وملبياً لنداء إخواني في كافة المحافظات، وكذلك لأنني رأيت عصابات الأسد المجرمة تتطاول على الله وعلى العباد وتقتلهم، فما استطعت أن أقف مكتوف اليدين، ولا أن أجلس في البيت أشاهد المجازر، وعلى الرغم من أن أهلي كانوا دائماً يمنعونني أو يحاولون منعي كنت أخرج من دون علمهم وأنا أقول لهم يا أمي وأبي بقائي بينكم عظيم، ولكن ما عند الله أعظم، وأقسم بأنني أحبكم أكثر من نفسي». واختتم وصيته بالتوجه إلى الثوار قائلاً : «دماؤنا في رقابكم حتى تنتقموا من الطاغية».

الركن المفقود

حسين جمو

نجح السوريون في ملء حواشي الثورة السورية بالنشاطات الفنية كافة من مسلسلات وأفلام قصيرة، ومئات المقاطع الكوميدية الارتجالية. كما أفرزت الثورة سوقاً جديدة للوحات التشكيلية وفن الكاريكاتير، فعشية اندلاع الثورة السورية بدا المشهد التشكيلي السوري في أحسن حالاته، حيث كان هناك نشاط متزايد في حركة المعارض، وافتتاح صالات عرض جديدة، ووصلت أسعار اللوحة السورية إلى مبالغ لم تشهدها من قبل. لكن تلك الصورة تغيرت بشكل كلي، إذ انشغل الفنانون بما يجري في بلدهم، وفرضت الثورة نفسها كموضوع أثير لدى كثير من الفنانين، وأصبحت اللوحة التي لا تتناول جانبا من الثورة عبر رؤية فنية إبداعية لا تجد سوقاً لها.

ومن الناحية الإعلامية، انطلقت العديد من الصحف الأسبوعية وبأحجام ومضامين متباينة، تلتقي جميعها في تبني الهدف العام للثورة بإسقاط النظام، وكذلك انتظمت مجموعات طبية وإغاثية جديدة هدفها إيصال المساعدات إلى الداخل.

من بين كل هذه الجوانب، ما زال هناك ركن حيوي شاغر، وهو متعلق بالأطفال، فمن بين كل منجزات الثورة –غير العسكرية – لم يظهر عمل تلفزيوني محترف خاص بالأطفال، مثل الرسوم المتحركة عبر تقنية الرسوم ثلاثية الأبعاد، وخاصة مع وجود كوادر سورية ذات خبرة تعمل في هذا المجال، كما لم تتبنى أي محطة تلفزيونية حتى الآن إطلاق برنامج لأطفال الثورة حتى عبر الدمى المتحركة.

وقد ظهرت بعض الأعمال التي بثها ناشطون على مواقع الإنترنت، ووجدت بعضها الآخر طريقها للعرض التلفزيوني، لكن عدم انتظام الحلقات وانقطاع غالبية القائمين عليها عن إنتاج حلقات جديدة جعلتها أشبه بأفلام قصيرة مشتتة في توقيت العرض، ومن المعروف أن التعلق بأي منتج تلفزيوني للأطفال لا يكون إلا عبر انتظام البث والتوقيت المناسب للعرض.

إن أهمية هذا الجانب لا يقل عمّا ذكرنا أعلاه، فبناء سوريا الجديدة المتكاملة يجب أن يبدأ الآن من دون انتظار سقوط النظام، فالثورة ليست منجزاً سياسياً وعسكرياً فقط، بل مؤسسات متكاملة ومترابطة. ولا بد من التنويه إلى أن السعي لتخصيص برامج تناسب أطفال الثورة لا يعني – ويجب ألاّ يعني– تنشئة الجيل الجديد على مفاهيم سياسية وأيديولوجية على غرار النظام البعثي، بل إن أدلجة مثل هذه الأعمال – في حال ظهرت – تعتبر جريمة بحق جيل المستقبل الذين يثور آباؤهم وإخوتهم اليوم لكي لا يكون هناك طفل يردد نشيداً صباحياً في المدرسة ويصفق لحزب أو تيار أو زعيم.

مسلسل «حرية وبس» يصوّر الزنزانة بعيون الكوميديا الثورية

البديل:

يتناول الجزء الثاني من مسلسل «حرية وبس» الثورة السورية من الزنزانة التي زج فيها النظام أحرار سوريا، وقد عرض قناة «الآن» التلفزيونية معظم الحلقات، وتشهد إقبالاً كبيراً من الجمهور الذي تعرف على هذا المنجز السوري في الجزء الأول الذي بثت الحلقة الأولى منه في شهر حزيران من العام الماضي.

لم يتغير العمل في الجزء الثاني من ناحية الممثلين، فبقي كل من نصر حبال وسليم الحمصي الثنائي اللذان يظهران في كل الحلقات، وتتمحور موضوعات الجزء الثاني حول يوميات السجناء السياسيين بأسلوب الكوميديا السوداء، ففي إحدى الحلقات يشرح السجين لزميله العائد للتو من غرفة التعذيب مزايا السجن، ومنها تغير نظرة السجناء إلى وجبة المجدّرة، يوافقه في ذلك زميله الذي يتمنى لو ينال صحناً من المجدرة. ويقول السجين إن من الفوائد أيضاً هو عدم حاجة الناس الذين يعانون من السمنة إلى الرياضة، وحتى لو كان السبب هو التعذيب، وقلة الطعام، لكن المهم أن «الفائدة قد تحققت». وعلى هذا المنوال تمضي الحلقات.

ويقول نصر حبال إن أهم الصعوبات التي واجهتهم في البداية هي كيفية تقديم كوميديا في هذا الوقت، وبين كل هذه الدماء والمجازر. وأضاف: «لكن عندما نظرنا إلى الداخل وجدنا أن هذه هي طريقة السوريين لمواجهة هذا الكم الهائل من القتل اليومي» مشيراً إلى صعوبة أخرى تكمن في «كيفية إيصال صوتنا إلى الداخل».